



معهد التخطيط القومي

المتابعات العلمية

للعام الأكاديمي 2020/2019

وقائع الحلقة الرابعة

عرض تقرير

تقرير التنمية البشرية العالمي 2019 " ما وراء الدخل , والمتوسط , والحاضر :

أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين"

Human Development Report, 2019

"Beyond income, beyond averages, beyond today:

Inequalities in human development in the 21st century"

والصادر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP

المنسق العام

أ.د. عزيزة عبد الرزاق

الأستاذ بمركز السياسات الاقتصادية الكلية

المتحدث

د.علا عاطف عفيفي

مركز التخطيط الاجتماعي والثقافي

تمهيد:

"البشر هم ثروة الأمم الحقيقية" هذا ما جاءت به السطور الأولى بتقرير التنمية البشرية العالمي الأول Human Development Report عام 1990 الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة United Nations Development Program (UNDP). فالغاية الحقيقية لعملية التنمية يجب أن تتخطى زيادة الدخل إلى توسيع خيارات الإنسان من خلال تعزيز حقوقه وحرياته وإمكاناته وفرصه، وتمكينه من التمتع بحياة مديدة صحية ومبدعة.

وتُعرف التنمية البشرية -وفقاً للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة- على أنها "عملية توسيع خيارات البشر". وهذه الخيارات لا نهائية وتتغير عبر الزمن، إلا أنه يوجد مجموعة من الخيارات الأساسية والضرورية -بغض النظر عن مراحل التنمية التي تمر بها الدولة- تتمثل في ثلاثة خيارات هي: أن يحيا الإنسان حياة مديدة وصحية Longevity، وأن تكون لديه القدرة على اكتساب المعرفة Knowledge، والقدرة على تحقيق مستوى معيشى لائق The level of Living.

ويمثل تقرير التنمية البشرية العالمي لعام 2019 الإصدار السادس والعشرين لسلسلة تقارير التنمية البشرية العالمية وذلك بعد توقف دام لمدة ثلاث سنوات مضت منذ عام 2016. ويتناول تقرير عام 2019 قضية "عدم المساواة في التنمية البشرية" باعتبارها قضية ملحة ينتج عنها -وفقاً للسطور الأولى للتقرير- شعور عميق متفاقم بالإحباط لدى الشعوب يترتب عليه حدوث موجات التظاهرات التي تجتاح بلداناً عديدة في إشارة واضحة إلى أن كل شيء ليس على ما يرام، رغم كل ما أحرز من تقدم، حيث يتجه الناس إلى الشارع لأسباب مختلفة تبدأ من ثمن تذكرة القطار أو أسعار البنزين إلى المطالبات السياسية بالاستقلال ومكافحة التغيرات المناخية.

ويشير التقرير إلى أنه بخلاف الفجوات التقليدية بين البلدان وداخل البلد الواحد في مجالات الصحة والتعليم والدخل فقد نشأت فجوات جديدة ترتبط بالتكنولوجيا الجديدة وعوامل التغير المناخي وهذه الأمور أصبحت اليوم حاسمة في التنافس والانتماء بعدما كان ينظر لها في السابق ككماليات، ومن ثم فإن "ما سيحدث مستقبلاً يرتهن بخياراتنا اليوم".

وأوضح التقرير أيضاً أن أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية لا تقتصر على الفوارق في الدخل وفي الثروة، ولا يمكن اختزالها بمقاييس تركز على بُعد واحد، بل إنها ستحدّد معالم مستقبل من تُكتب لهم الحياة في القرن الثاني والعشرين الأمر الذي يستدعي الذهاب والنظر إلى ما هو "أبعد من الدخل والمتوسط والحاضر" عند دراسة تلك العوامل وكيفية التصدي لها وهذا هو موضوع التقرير.

وقد تم تقسيم التقرير إلى ثلاثة أجزاء رئيسية مستمدة من عنوانه يندرج خلالها فصول التقرير السبعة وبيانها كالتالي:

الجزء الأول- ما هو أبعد من الدخل Beyond Income

يشتمل على فصلين:

الفصل الأول- عدم المساواة في التنمية البشرية: أهداف متغيرة في القرن الحادي والعشرين

الفصل الثاني- أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية: ترابط مزم

الجزء الثاني- ما هو أبعد من المتوسط Beyond Average

يشتمل على فصلين:

الفصل الثالث- قياس عدم المساواة في الدخل والثروة

الفصل الرابع- أوجه عدم المساواة بين الجنسين ما وراء المتوسطات

الجزء الثالث- ما هو أبعد من الحاضر Beyond Today

يشتمل على ثلاثة فصول:

الفصل الخامس- تغيّر المناخ وعدم المساواة في الأثر وبوسين

الفصل السادس- إمكانات التقارب والتباين بفعل التكنولوجيا: مواجهة قرن من التحولات الهيكلية

الفصل السابع- سياسات للحد من أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية في القرن الحادي والعشرين

وقد خلّص التقرير إلى أن أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية تضُرُّ بالمجتمعات، إذ تقوِّض التماسك الاجتماعي وتزعزع ثقة الناس بالحكومات وبالمؤسسات وبعضهم بعضاً. كما يضُرُّ معظمها بالاقتصاد نتيجة تبيد ما كان قد يُنجز لو حقّق الأفراد كامل إمكاناتهم في العمل وفي الحياة. وجميعها أمور تحول دون تحقيق خطة التنمية المستدامة الأممية لعام 2030.

وبالإضافة إلى ما سبق، فقد قدم التقرير خمس رسائل رئيسية تمثلت في:

الرسالة الأولى: لا تزال التفاوتات في التنمية البشرية واسعة الانتشار، رغم الإنجازات في خفض الحرمان المدقع.

الرسالة الثانية: هناك جيل جديد من أوجه عدم المساواة الحادة قد نشأ، ففي ظل أزمة المناخ وموجة التغيّر التكنولوجي الكاسحة تتخذ عدم المساواة في التنمية البشرية أشكالاً جديدة في القرن الحادي والعشرين.

الرسالة الثالثة: إن أوجه عدم المساواة تتراكم مدى الحياة، وكثيراً ما تعكس اختلالات عميقة في موازين القوى، فهي ليست سبباً للإجحاف قدر ما هي نتيجة له، تدفعها عوامل متأصلة في المجتمعات والاقتصادات والبنى السياسية.

الرسالة الرابعة: يتطلب تقييم عدم المساواة في التنمية البشرية والتصدى له ثورة في المقاييس، فالسياسات الجيدة تُبنى على مقاييس جيّدة، والجيل الجديد من أوجه عدم المساواة يستدعي جيلاً جديداً من المقاييس. وهكذا، هناك حاجة إلى مفاهيم أوضح مرتبطة بتحديات العصر وإلى الجمع بين مصادر متعددة للبيانات واستخدام أدوات أدقّ للتحليل.

الرسالة الخامسة: تصحيح عدم المساواة في التنمية البشرية في القرن الحادي والعشرين أمر ممكن، إذا بدأنا العمل حالياً، قبل أن تتحوّل الاختلالات في النفوذ الاقتصادي إلى هيمنة سياسية راسخة.

وأخيراً، اختتم التقرير بتقديم مجموعة مقترحة من السياسات للحد من أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية في القرن الحادي والعشرين أن تغطي دورة الحياة كاملة، وذلك ضمن إطار يربط ما بين توسّع الإمكانات والدخول وبين توزيعها.

وتشمل الخيارات سياسات لمراحل ما قبل سوق العمل وفي سوق العمل وبعد سوق العمل، ففي العادة، تُحدد في سوق العمل الأجور والأرباح ومعدلات المشاركة في القوى العاملة، وهذه بدورها تضعها الأنظمة والمؤسسات والسياسات السائدة (في السوق)، ولكن هذه العوامل تعتمد أيضاً على سياسات تؤثر على الأفراد قبل أن يصيروا فاعلين في الاقتصاد(قبل السوق)، ويمكن لسياسات ما قبل السوق أن تحدّ من الفوارق في الإمكانات، فتساعد الجميع على دخول سوق العمل وهم على استعداد أفضل. أما سياسات ما بعد سوق العمل فتؤثّر على أوجه عدم المساواة بعد أن تكون سياسات مرحلتى ما قبل السوق والسوق قد حددت توزيع الدخل والفرص.

وفيما يلي خلاصه المداخلات وتعقيب المتحدث:

- يتعرض التقرير لعدده قضايا هامة تستحق الدراسة والبحث والتضمين في خطة عمل المعهد للعام الأكاديمي القادم.
- ضرورة وجود قواعد بيانات سليمة ومدققة كاملة.
- يرتبط التقدم في مؤشر التنمية البشرية بالتقدم في التعليم والصحة واستخدام التكنولوجيا والرفاهة الاجتماعية وغيرها من الجوانب المختلفة.
- لا بد من تهيئة المجتمع لاستيعاب التكنولوجيا والتطورات الجديدة، كما أنه من المهم إدراك عدم وجود فوارق بين الرجال والسيدات في مصر في إتاحة فرص العمل أو التعليم أو خلافه.
- تكمن المشكلة الأساسية في قياس المتغيرات النوعية والكيفية، وتحويلها لقياسات كمية.
- يغفل التقرير التعرض للتدخلات والتفاعلات بين المتغيرات المختلفة، وتعد نقطة إيجابية إدراك التقرير لعيوب فكرة استخدام المتوسطات في الحساب والقياس.
- التقرير يعاب عليه منهجية معالجة قضية التنمية والاهتمام الشديد والإغراق في التفاصيل، ويعطل مهمة العلم الحقيقة في تغيير العالم بسياسات ومقترحات إلى جانب فهم الظواهر الأساسية.
- أغلب السياسات والاقتراحات التي جاء بها التقرير ليس بها جديد وأغلبها يبعد عن صلب المشكلة.
- يشير التقرير إلى أوجه عدم المساواة دون الرجوع للنظام الاقتصادي الاجتماعي للدولة، وأثار تراكم الانحرافات والابتعاد عن المسار السليم.
- أهمية البحث عن أسباب الارتداد عن سياسات دولة الرفاهة أو الرعاية الاجتماعية التي من شأنها تقليل الفوارق والحد من أوجه اللامساواة.
- مادامت المشكلة منظومية، لا بد من أن تكون الحلول والمقترحات والسياسات منظومية وليست مجرد حلول عارضة.
- تعبر تقارير التنمية البشرية لجهود البشرية لقياس عملية التنمية، ويجب ادراك أن مهمة التقرير الأساسية هي قياس أكثر من تحليل تشابكات والوصول لحلول.
- لا بد من مراجعة المفاهيم وضبط المصطلحات عند التعامل مع المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.